

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الاحتجاج النحوي عند أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)
في
"التذيل والنكيد في شرح الشهيل"

أطروحة قدمها

علي عبد رومي النائلي

إلى مجلس كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها / اللغة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

علي جميل أحمد العبيدي

مايس ٢٠١٣ م

رجب ١٤٣٤ هـ

الخاتمة

الحمد لله حمد المعترفين بفضلته ، الشاكرين لآلائه ووافر نعمه ، والصلاة والسلام على النبي الأمي الذي أرسله الله تعالى رحمةً للعالمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

و بعد . .

فقد انتهى البحث إلى مجموعة نتائج متواضعة يمكن إجمال أبرزها بما يأتي :

١- أيد البحث أن أبا حيان نحويّ بصريّ المذهب يجلّ سيبويه خاصّة أيّما إجلال ، وقد كان ذا ثقافة عالية وإطلاع كبير على كتب اللغة والنحو والأدب ، و ذا لبّ حافظ يدعوه لأن يؤلّف اعتماداً على حافظته كثيراً ، واسع الاطلاع على لغات أخرى سوى العربية كالفارسية والتركية ممّا مكّنه من عقد المقارنات المفيدة بينها . و أبو حيان يتحرّى الحقيقة ويميل إليها في مصنّفه (التذييل والتكميل) ؛ لذلك نجده يرجّح ما دلّله عليه عقله وعلمه ، وإنّ أداه ذلك إلى مخالفة أصحابه البصريين .

٢- أولى أبو حيان الاحتجاج بالشاهد القرآنيّ عنايةً فائقةً ، فقلّما تخلو مسألة نحوية ناقشها من الاحتجاج بالشاهد القرآني ، الذي قد يكون منفرداً أو مجتمعاً مع غيره من الشواهد النقلية الأخرى ، والغالب لديه تقديم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد إن اجتمعت معاً .

٣- اعتدّ أبو حيان بالقراءات القرآنية في احتجاجاته ، فهو يحتجّ بالقراءات السبعية وغيرها ، على أن احتجّاه بالسبعية أغلب ، وربّما وجدناه يوجّه القراءة لتتسق مع ما هو بصدده ، وربّما وسّم القراءة بالندرة أو الشذوذ ، لكنّ هذا الأمر نادرٌ جدّاً لديه ، ذلك أنّه يجلّ

القراءة وبيحترمها ؛ لذلك نراه لا يُلحَّنُها ، وهذا الأمر ينسحب على القارئ أيضاً ، فقارئ القراءة عنده لا يُعَنَّف ؛ لذلك لم يرتضِ قول من قال بتلحين القراءات أو قُرَّائها .

٤- أكثر أبو حيَّان من الاحتجاج بالشواهد الشعرية ، لكنَّ تركيزه كان على شعر الشعراء الجاهليين والإسلاميين جزئياً منه على عادة النحاة في الاستشهاد بشعر هؤلاء ، وتترك مَنْ سواهم . وقد أوردَ أبياتاً معدودة لشعراء مولَّدين ، لكنَّ إيرادَه هذا لم يكن على سبيل الاحتجاج بشعرهم ، بل على سبيل الاستئناس والتمثيل أو التلحين . وهو - مع ذلك - قد يردُّ الاحتجاج بالشواهد الشعرية التي وردت عن غيره ولم توافق رأيه في مسألة نحوية ما ، وردَّ الاحتجاج هذا لا يعني الطعن بالشاهد بقدر ما يعني توجيه الشاهد وجهةً أخرى ، فهو يعطل لهذا الردِّ ولا يرسله على علاته .

٥- صرَّح أبو حيَّان بأنَّ ما وردَ من الحديث الشريف حاملاً بعض الشواهد لا تُبنى عليه قاعدة ؛ لاحتمالية تغيير لفظه ، ولحْن الرواة الاعاجم فيه . وقد كان يعني ما يقول ، إذ إنَّه لم يحتجَّ بالحديث الشريف في شرحه موضوع الأطروحة ، لكنَّه أوردَ أحاديثَ شريفة ليس على سبيل الاحتجاج لإثبات القواعد الكلية ، وإنَّما على سبيل التمثيل ، وإنَّ كان المتوقع منه - مع سيطرة فكرة عدم حجِّية الحديث عليه - أن لا يوردَ حديثاً وإنَّ كان على سبيل التمثيل .

٦- أيدَ البحثُ أنَّ أبا حيَّان رجلاً عالمٌ باللُّهجات ؛ فقد كان للهجات حضورها في تضاعيف الاحتجاج لديه ، فعنده أنَّ اللهجة يُحتجُّ بها ما دامَ قد ظهرَ بالنقل الثابت أنَّها لهجةٌ نطقَ بها العرب من أهل الفصاحة ، ولا يقلل من أهميَّتها وِصْفُ من وصفها بالضعف ؛ لأنَّ ورودها عن الفصحاء يعني أنَّها سماعٌ ثابت ، وهذا يعني حجِّيتها لديه ؛ لذلك لم يتحرَّج من استعمالها في ترجيح رأي ما في مسألة خلافية ما .

٧- للسمع بشواهد المتقدم ذكرها أهميَّته عند أبي حيَّان ، فهو يعتدُّ بهذا المسموع ، ولم يكن يُجيزُ قياساً في مسألة ما إنَّ لم يردَّ عن العرب ما يُؤيِّد ذلك ، وكثيراً ما كان يتردَّد

في إصدار الأحكام على جواز الأساليب التي فيها خلاف ، واختيار ما يختاره حتى يتأكد من سماع ذلك عن العرب ، فإن لم يرد فيها سماعٌ توقّف . وكان يحتجّ لصحة الحكم لديه بورود ذلك عن العرب ؛ لذلك كان لا يقيس على ما لم يُسمع ، ووصف مثل هذا القياس بأنه قياسٌ فاسدٌ .

٨- سلك أبو حيان مسالك متعدّدة في التعبير عن القياس ، كانت ترجع كلّها إلى معنى القياس سواء كانت بالصيغة الاسمية أم الفعلية أم المفاضلة . وقد سار في ركب البصريين في القياس على الكثير الشائع ومنع القياس على القليل و النادر و الشاذّ ، ومثل هذا يجعله من المحفوظ الذي لا يُقاس عليه .

٩- احتجّ أبو حيان بالاستصحاب ، وعبر عنه بـ (الأصل) ، وإن لم يكن بكثرة احتجاجه بالأدلة الأخرى ، ربّما لكونه من أضعف الأدلّة ، واحتجّ كذلك بمخالفة الأصل للردّ على غيره ، ودحض ما ذهبوا إليه فيما خالفهم فيه .

١٠- استعمل أبو حيان دليل الاستحسان في الاحتجاج بوصفه أحد الأدلّة النحويّة الفرعيّة ، وإن كان يخضع للتحكّم الشخصي ، لكنّ أبا حيان يُسوِّغ - أحياناً - للحكم المُستحسن لديه ، وأحياناً أخرى لا يُسوِّغ ، وقد استعمل أيضاً (القُبْح) ضدّ الحُسن لردّ ما ذهب إليه غيره مما لا يوافق ما ذهب إليه هو .

١١- ارتأينا أن يكون مصطلح (التقسيم والسبّر) بديلاً عن مصطلح (السبّر والتقسيم) الشائع لدى النحاة ؛ لأنّ النحوي وصولاً إلى ما يريد إثباته ، يقسم أولاً ثم يسبّر ما قسمه . وقد أكثر أبو حيان من استعمال هذا الدليل في الاحتجاج ، ولا سيّما ما كان فيه خلافٌ بين النحاة ، و كان يجمع في هذا الدليل أدلّة مختلفة من نقل وعقل ، فهو بذلك لم يجعل الدليل النقلي ضدّاً للعقلي أو نداءً له ، بل يتضافر كلاهما - عنده - للوصول إلى الحكم المنشود أو الاختيار الأفضل .

١٢- كان للإجماع نصيبه من الاحتجاج عنده ، فعنده أن الإجماع حُجّة ، وهو لا يرتضي مخالفة الإجماع الوارد إن ثبت أنه إجماع ، لأنه في بعض الأحيان كان يردّ هذا الإجماع بسبب ورود الخلاف فيه ، فتنتفي عنه صفة الإجماع و من ثمّ حجّيته ، و إنّما يصير إلى هذا الأمر للردّ على من ادّعى الإجماع في مسألة ما والواقع بخلاف ذلك .

١٣- لم يغب عن احتجاجاته تعاضد الأدلّة أو تعارضها ، على أنّه لم يكن يقصر هذا التعاضد أو التعارض على الأدلّة النقلية أو العقلية كلّ على حدة ، بل كان يعضد أو يعارض سماعاً بقياس أو العكس ، وفي حالة التعارض فإنّ الأمر محسوم لديه بترجيح السماع ، فهو ينصرُ السماع وإنّ كان القياس بخلافه .

١٤- كان للاحتجاج بالأدلّة الفرعية حظّه عند أبي حيان ، فقد احتجّ بالعكس ، والأصول ، والأولى ، والنظير وعدمه ، والاستقراء ، والباقي . موظفاً هذه الأدلّة في احتجاجاته مازجاً - كما حصلَ مع غيرها - الاحتجاج بالعقل والنقل معاً ، جاعلاً إياهما دعامتين تسند إحداهما الأخرى وصولاً إلى المنشود .

والحمد لله أولاً وآخراً .